

صندوق أوبك يقدم مبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع تنمية جديدة في عام 2021، سعياً لرفع مساهمات الصندوق الايجابية والاستخدام الكامل للموارد المخصص للتصدي لجائحة كوفيد-19.

26 كانون الثاني/يناير 2022: ساهم صندوق الأوبك للتنمية الدولية بشكل كبير في برنامج التنمية العالمية في العام الماضي، بعد أن خصص مبلغ إجمالي قدره 1.5 مليار دولار أمريكي لعام 2021. ركز الصندوق، الذي يحتفل بالذكرى السنوية السادسة والأربعين لتأسيسه في 28 كانون الثاني/يناير، على مساعدة الدول الشريكة في رفع مرونة اقتصاداتها لمواجهة أي صعوبات، تعزيز نموها الاقتصادي وخلق فرص عمل من خلال دعم المنشآت البالغة الصغر، الصغيرة والمتوسطة. كما قدّم الصندوق تمويلاً هامة لدفع عجلة الاستثمار في البنية التحتية، بالإضافة إلى جهوده في التصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال التشغيل الكامل لتسهيلات بلغت قيمتها مليار دولار أمريكي.

قال مدير عام صندوق الأوبك، د. عبد الحميد الخليفة: "بفضل مواردنا المالية القوية وعلاقاتنا الوثيقة مع البلدان الشريكة وعملائنا، تمكّن صندوق الأوبك من الاستجابة بسرعة وفعالية للاحتياجات الملحة في هذه الدول عام 2021. وقد عاد أدائنا السريع بالنفع على مجموعة واسعة من المشاريع التي تهدف إلى تلبية احتياجات الناس وتحسين سبل عيشهم. وبينما نواصل السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تمكّننا أيضاً من تقديم مساهمة كبيرة، سريعة وفعالة إلى الجهود العالمية للتصدي لجائحة كوفيد-19. احتفالنا بالذكرى السنوية السادسة والأربعين لتأسيس صندوق الأوبك و البدء بعام جديد يمدنا بالثقة والطموح لتقديم مساهمات قيمة إلى التنمية في هذا العام."

في عام 2021، تم تقييم الصندوق من قبل وكالتا فيتش وستاندرد آند بورز، وهما من أبرز وكالات التصنيف الرائدة في العالم، كمؤسسة تنمية متعدّدة الأطراف. وفي تقييمهما الافتتاحي لصندوق الأوبك، منحت وكالة فيتش تصنيف جدارة ائتمانية بدرجة AA+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشدّدة على "الرأسملة الممتازة" للصندوق، بينما قدمت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيفاً ائتمانياً بدرجة AA/A-1، مع نظرة مستقبلية إيجابية وشدّدت على "وضع الصندوق القوي في التمويل والسيولة."

بعد تفشي جائحة كوفيد-19، خصص صندوق الأوبك تسهيلات بقيمة مليار دولار أمريكي تم الاستفادة منها بشكل كامل بحلول نهاية عام 2021. كما تبني الصندوق بعد التنسيق مع الدول الشريكة والمتبرعين الآخرين لإجراءات مصادقة سريعة، مما يسمح بالتوظيف السريع للتمويلات المطلوبة الضرورية. كما شملت العمليات في إطار تسهيلات التصدي لجائحة كوفيد-19 قرضاً بقيمة 70.5 مليون دولار أمريكي للأردن لدعم خطة عمل حكومتها بالإضافة إلى تسهيلات أخرى بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جزر المالديف.

عند تحليل العمليات التي نفّذها صندوق الأوبك، يتبين أنّ 496 مليون دولار أمريكي من المبالغ المرصودة جرى تخصيصها للقطاع المالي، وهي عادةً تُستخدم لإعادة إقراض المنشآت البالغة الصغر، الصغيرة والمتوسطة أو تلك التي تقودها نساء. كما شملت قطاعات أخرى مثل قطاع الزراعة (211 مليون دولار أمريكي)، النقل والتخزين (205 مليون دولار أمريكي)، الطاقة (153 مليون دولار أمريكي)، المعونات السلعية (137 مليون دولار أمريكي)، المياه والصرف الصحي (20 مليون دولار أمريكي) والرعاية الصحية (15 مليون دولار أمريكي)، في حين تلقت المشاريع المشتركة بين قطاعات مختلفة مبلغ 246 مليون دولار أمريكي.

في قطاع الطاقة، قام صندوق الأوبك بتمويل المشاريع الحائزة على جوائز، التي سوف تسهم بتعزيز الحصول على الطاقة بشكل كبير في البلدان الشريكة والمساعدة في التطرق إلى قضية تحول الطاقة. كما قدم صندوق الأوبك بالتعاون مع شركاء دوليين قروضاً لدعم بناء وتشغيل محطة توليد الكهرباء في منطقة سيرداريا في أوزبكستان، حيث تعد المحطة أكبر مشروع يقوده القطاع الخاص في الدولة حتى الآن. الصندوق دعم أيضاً محطة تيمان لتوليد الكهرباء عن طريق الغاز في موزمبيق، والتي من المتوقع أن تلي حاجة ما يقارب 1.5 مليون أسرة.

صندوق الأوبك للتنمية الدولية قام أيضاً بتوجيه الدعم إلى المبادرات التنموية في القطاع العام في الدول الشريكة، بمبلغ 686 مليون دولار أمريكي (46 في المائة)، فيما بلغ التمويل المخصص للتجارة 444 مليون دولار أمريكي (أي 30 في المائة)، وبلغ إجمالي القروض المخصصة للقطاع الخاص 353 مليون دولار أمريكي في العام 2021.

في ما يتعلق بالتوزيع الإقليمي، بلغت قيمة الإلتزامات المالية في أفريقيا 770 مليون دولار أمريكي (أي 51 في المائة)، مقابل 536 مليون دولار أمريكي في آسيا (أي 36 في المائة) و177 مليون دولار أمريكي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أي 12 في المائة).

وقد كان تبني مجلس محافظي صندوق أوبك لسياسة مطورة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عام 2021 علامة فارقة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي 2030 للمؤسسة، الذي يهدف إلى تمكين الصندوق من توسيع عملياته وتعزيز مساهمته الإيجابية في معالجة التحديات طويلة الأجل، مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستجابة لحالات الطوارئ مثل جائحة كوفيد-19 و أثارها على الاقتصاد والمجتمع.

ويتمثل تعميق الشراكات مع المؤسسات التنموية الدولية و المنظمات الصديقة كأحد الخطوات الهامة للوصول إلى هذا الهدف. في عام 2021، ساهم الصندوق في تمويل مشاريع بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي، بنك التنمية الآسيوي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مجموعة التنسيق العربية، البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، وغيرها من المؤسسات. كما وقع اتفاقية لتعزيز التعاون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع بنك التنمية لأمريكا اللاتينية.

لمحة عن صندوق الأوبك

صندوق الأوبك للتنمية الدولية (صندوق الأوبك) هو المؤسسة الإنمائية الوحيدة المفوَّضة عالميًا التي تقدِّم حصرًا التمويل من الدول الأعضاء إلى الدول غير الأعضاء. وتعمل المنظمة بالتعاون مع البلدان الشريكة ومع مجتمع التنمية الدولي على تحفيز النمو الاقتصادي والتقدُّم الاجتماعي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حول العالم. وقد أنشئ الصندوق من قبل دول أعضاء أوبك في عام 1976 بالتفويض التالي: دفع عجلة التنمية، دعم المجتمعات المختلفة وتمكين الأفراد. ويتمحور عملنا حول الأفراد، مع التركيز على تمويل المشاريع التي تلبي الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والطاقة والبنية التحتية وإيجاد فرص العمل (بالأخص فيما يتعلق بالمنشآت البالغة الصغر، الصغيرة والمتوسطة) وكذلك توفير المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم. وقد اعتمدنا حتى الآن مبالغ تزيد قيمتها على 22 مليار دولار أمريكي تمثَّلت بعمليات في أكثر من 125 دولةً شريكةً بتكلفة إجمالية تقديرية للمشاريع تبلغ 187 مليار دولار أمريكي. ومنحت وكالة فيتش صندوق الأوبك تصنيف جدارة ائتمانية بدرجة AA+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، بينما منحته وكالة ستاندرد آند بورز درجة AA/A-1، مع نظرة مستقبلية إيجابية. وتهدف رؤيتنا إلى عالم تكون فيه التنمية المستدامة حقيقة للجميع.